انتاج القمح وامكاناته المحتملة

فى العالم العربى ••

د. سلوى سليمان•

يحتل القمح مكانة رئيسية في غذاء الغالبية العظمى من شعوب الدول العربية ، تجعل لانتاجه اهمية استراتيجية خاصة ، ويؤكد هذه الاهمية — لا سيما في المستقبل — طبيعة الاتجاهات السكانية في المنطقة . فعلى مدى العشرين سنة الاخيرة تقريبا ، بلغ متوسط معدل النمو السكانى في المنطقة حوالى ٢٫٨٪ (١) . وهذه الحقيقة الاخيرة لا تؤكد فقط اهمية العناية بانتاج القمح في العالم العربى ، وانما ايضا الحاجة الملحة الى التنسيق الجاد ، دون توان ، للجهود والامكانات العربية المتوفرة لتحقيق زيادة سريعة ملموسة في انتاجه . وغنى عن البيان ايضا ان النظر من خلال دائرة اكثر اتساعا من نطاق المنطقة العربية ، من شانه ان ينبه الى ما يعنيه تعرض العالم لازمة غذاء مستقبلا ، من صعوبة في حصول العالم العربى على حاجته من القمح من السوق العالمى ، ومعاناته — بالتالى — من مخاطر تلك الازمة ، رغم امتلاكه لكل الامكانات ، المالية والبشرية والطبيعية ، الكفيلة بتأمين رصيده من السلع الغذائية الاستراتيجية ، ومن اهمها القمح .

ولعل ازمة الغذاء عام ١٩٧٢ — والتى ادت الى دعوة الامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٣ الى عقد « مؤتمر الغذاء العالمى » (٢) ليست بعيدة عن الاذهان ولسنا بحاجة الى التذكير بان القمح كان من ابرز المحاصيل الزراعية

(•) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة .

(••) تعتمد هذه الدراسة على البيانات الاحصائية للفترة ١٩٦٠—١٩٧٢ . كذلك فهى لا تشمل كل الدول العربية حيث لم يتيسر الحصول على مجموعة كاملة من البيانات لفترة معقولة إلا بالنسبة للدول الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية ، حتى عام ١٩٧٣ . ولكن يلاحظ أن هذه المجموعة تضم جانبا رئيسيا من الطاقات الإنتاجية للقمح — الفعلية والمحتملة . أضف إلى ذلك أن الطاقات المتضمنة فى الدول الأخرى (دول المغرب العربى بالذات) التى لم تشملها الدراسة ، من شأنها أن تؤكد نتائجها المنطقية) ألا وهى تناقض الإمكانات العربية الضخمة لإنتاج القمح مع المحقق فعلا من هذا الإنتاج ، وما يحتمه ذلك من ضرورة التضامن والتعاون بين الدول العربية لضمان الأمن الغذائى للمنطقة مستقبلا .

(١) Democraghic Year Book, 1970, p. 126.

(٢) U.N., A Strategy for Resolving the Wold Food Problem, World Food Conference, Rome, 5-16 November 1974.

الاساسية التى ظهرت فيها حدة الازمة . وقد كان من مؤشرات النقص العالمى فى القمح ذلك الهبوط الحاد في احتياطيه العالمى عام ١٩٧٢ (١) ، والارتفاع الكبير في اسعاره ، ضمن اسعار معظم السلع الاساسية . وقد ادى اقتران ذلك بالارتفاع في اسعار المعدات الزراعية والاسمدة الى ضغوط عنيفة على كثير من الدول النامية والفقيرة ، وظهور ــ وتضخم ــ العجز في موازين مدفوعاتها . ولعل هذا الاثر الاقتصادى المجرد ليس اشد عنفا وخطورة على تلك الاقتصادات من الآثار الاجتماعية والسياسية لظهور ازمة في المتوفر لديها من سلع غذائية أساسية .

والمتتبع لاسباب العجز العالمى فى القمح فى ذلك العام يجد انها لا تنحصر في الظروف الطبيعية وحدها ، وانما ترجع ايضا الى السياسات التى اتبعتها الدول (روسيا على وجه الخصوص) (٢) ، وفى ذلك ما يزيد من حجم المخاطرة المتضمنة في الاعتماد الكبير على الخارج لتوفير مثل هذه السلعة الغذائية الأساسية .

الاوضاع الحالية لانتاج القمح

الناتج الكلى :

اذا اعتبرنا حجم الانتاج الكلى من سلعة معينة معيارا مناسبا للقول ــ من وجهة النظر الاقتصادية ــ بأن دولة ما منتجة لهذه السلعة ، فان اربع دول فقط من مجموعة دول المجلس يمكن اعتبارها منتجة للقمح (وهى ــ وفقا لحجم الانتاج ــ مصر ، والعراق ، وسوريا ، والاردن ، على التوالى) .

اما الدول الخمس الباقية فهى ــ لاسباب متباينة ــ تتراوح بين منتج للقمح ضئيل الاهمية جدا (كالسودان ، واليمن الشمالى ، واليمن الجنوبى) ، او غير منتج له على الاطلاق (كالكويت ، ودولة الامارات) .

وانطلاقا من هذا التقسيم لمجموعة دول المجلس سوف يتناول

---

(١) هبط إجمالى الاحتياطى العالمى من القمح فى الدول المصدرة له (الولايات المتحدة ، وكندا ، والأرجنتين ، واستراليا والمجموعة الأوربية) على مدى السنوات الثلاث ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ من ٤٣,٦ إلى ٤٨,٤ حوالى ٤٧,٢ مليون طن متري ، على التوالى .

(٢) See : FAO, The State of Food and Agriculture. 1972, pp. 5-11 & p. 19

تحليلنا (١) الدول الاربع المذكورة ذات الاهمية فى انتاج القمح . كذلك فسوف نهتم ايضا ـ تجاوزا ـ بانتاج السودان منه ، نظرا لما تبينه البيانات المتوفرة من تزايد نسبى في حجمه بدأ يتضح منذ منتصف الستينات (وان كان مستواه المطلق لا زال ضئيلا جدا بالمقارنة بأقل الدول الاربع انتاجاله، وهى الاردن) . ويبين الجدول (١) و (٢) ارقام الناتج الكمى من القمح (م) لكل من الدول العربية الخمس (الاردن،سوريا،العراق،مصر،السودان) وذلك للفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ .

وبفحص هذه البيانات يلاحظ أن الانتاج الكلى من القمح لمجموعة الدول الخمس الرئيسية يأخذ اتجاها عاما نحو التزايد على مدى الفترة المذكورة، تعبر عنه المعادلة . $Y_t = 313.7 + 0.88\ (X_t)$

حيث :

Y_t حجم الانتاج في السنة (t) ، بوحدات ١٠٠ر٠٠٠ طن مترى

X_t السنة (t).

وفي نفس الوقت اقترن هذا الاتجاه العام بتقلبات واضحة من عام الى آخر . ويؤكد تأثير هذا التقلب ، اننا اذا استبعدنا عام ١٩٧٢ ـ الذى سجل فيه انتاج مجموعة دول المجلس قفزة كبيرة بالمقارنة بأى من الاعوام السابقة (حيث بلغ ٥٣٣٢٥٠٠٠ طنا ، بينما لم يتجاوز متوسط انتاج السنوات السابقة ٣٥٦٢١٩١٦ طنا) ـ فان ميل خط الاتجاه العام ينخفض الى حوالى النصف ، وذلك على النحو التالى :

$$Y_t = 33.6 + 0.37\ (X_t)$$

ولما كانت ارقام الانتاج في الدولتين اللتين تعتمدان اساسا على الامطار بين الدول الثلاث الرئيسية المنتجة للقمح قد سجلت قفزة واضحة فى عام ١٩٧٢ ، كما كانت ارقام الانتاج في الثلاث دول الاخرى مرتفعة عن السنين السابقة ، فاننا نميل الى ارجاع القيمة المرتفعة لميل خط الاتجاه العام الاول (٨٨ر٠) (٣) الى اسباب عشوائية (ظروف مناخية جيدة) ، وليس الى نمو في الطاقة الزراعية . وعلى ذلك نرى أن الميل (٣٧ر٠)هو الاقرب الى الواقعية . كذلك يؤكد هذا الفارق الكبير ، بين ميل كل من

---

(١) انظر أيضاً البحث المقدم من الباحثة حول الأوضاع الإنتاجية للقمح فى المنطقة إلى لجنة التنسيق الزراعى للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ،(٥ نوفمبر ١٩٧٤) .

(٢) أنظر الملحق .

(٣) يلاحظ أننا حصلنا على هذا الرقم المرتفع رغم اهمالنا للقيمة التى قدرناها لإنتاج العراق عام ١٩٧٢ (٢٩٠ ١٤ طنا) بدلا من الرقم الذى تم تجميعه أصلا لهذا العام (٢٦٢٥٠ طنا)

الخطين ، اهمية السيطرة على ظروف الانتاج في المناطق التى تعتمد على الامطار ، بحيث يمكن تحقيق استقرار في حجم الانتاج من عام الى آخر .

ولا شك ان ارقام الناتج الكلى من القمح لمجموعة دول المجلس تعكس في تطوراتها من عام الى آخر سلوك الارقام الخاصة بالناتج الكلى من القمح لكل من الدول الخمس موضع البحث . ويلاحظ في ذلك ما يلى :

ـ تحتل **مصر** المركز الاول من حيث الحجم الكلى لانتاج القمح . كذلك يتسم محصولها بالاستقرار النسبى محققا زيادة مطردة ولكن بطيئة ، من عام الى آخر . ويستثنى من هذا السلوك العام سنة ١٩٦٥ حيث حقق الانتاج قفزة كبيرة (٦٠٠٠٠٠ طنا) ، انخفض بعدها فى العام التالى ، واستمر انخفاضه حتى وصل الى ادنى مستوى له عام ١٩٦٧ ((١٢٩٩٠٠٠ طنا) ، ثم عاد الارتفاع ثانية فى العام التالى ، ثم انخفض من جديد الى (١٢٦٦٠٠٠ طنا) عام ١٩٦٩ . وبعد ذلك بدأ يستعيد مساره التاريخى المتزايد ببطء محققا أعلى مستوى له على مدى الفترة كلها فى عام ١٩٧٢ (١٦١٦٠٠٠ طنا) (١) .

ـ اما **العراق وسوريا** فتتشابه فيهما الاوضاع الى حد كبير .

(ا) فمن حيث مستوى الانتاج على مدى الفترة موضع البحث ، تكاد الدولتان تحتلان نفس المركز ، اذ يبلغ المتوسط السنوى لانتاج القمح فى العراق ٩٤١٩٠٠ طنا ، وفى سوريا ٩٦٢٤٠٠ طنا .

(ب) كذلك تتسم ظروف انتاج القمح ـ والانتاج الزراعى بصفة عامة ـ فى الدولتين بعدم الاستقرار ، نظرا لاعتماد جانب كبير من المحصول في كليهما على الامطار .

(جـ) امكانات التوسع في مساحة الارض الزراعية في كليهما اكبر كثيرا منها في مصر .

ورغم اوجه التشابه هذه ، فانه يمكن وضع العراق فى مرتبة متقدمة على سوريا كدولة منتجة للقمح ، وذلك لسببين :

---

(١) وهو العام الذى سبق أن قلنا إنه اتسم بارتفاع واضح فى حجم محصول القمح ، وحقق مستويات قياسية فى كل الدول الخمس المنتجة له بلا استثناء .

اولهما :

المتوسط السنوى لانتاج القمح في الفترة المذكورة اعلى في العراق عنه في سوريا ، سواء اخذنا السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ او ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢ (باستخدام الرقم الاصلى لانتاج العراق في عام ١٩٧٢) .

وثانيهما :

ان امكانات التوسع الزراعى الافقى ، بصفة عامة وفى انتاج القمح بصفة خاصة ، تبدو فى العراق اكبر منها فى سوريا ، وهو ما سنتطرق اليه فيما بعد .

ـ وبالنسبة **للاردن** ، فان انتاجها الكلى من القمح ـ الشديد التقلب كما هو الحال في سوريا وفي العراق ـ لا يتمتع بمستوى مرتفع (يبلغ متوسطه السنوى في الفترة المذكورة ١٤٩٩٠٠ طنا) . كذلك فان امكانات التوسع في انتاجه محدودة .

ـ وتحتل **السودان** المركز الاخير بين دول المجلس الخمس المنتجة للقمح ، مع ملاحظة ان انتاجها ضئيل جدا بالمقارنة حتى بالاردن . فهو ـ كما يتضح من ارقام جدول الناتج الكلى (١) ـ لا يتعدى (٦ر١٠) من انتاج الاردن في المتوسط ، على مدى الفترة المذكورة .

وبمراجعة الارقام المطلقة للانتاج السنوى لكل من الدولتين (جدول ١) يلاحظ ان ارتفاع نسبة انتاج السودان الى انتاج الاردن في بعض السنوات (١٩٦٨ ، ١٩٧٠ بالذات) ليست نتيجة حدوث زيادة مطلقة ذات اهمية تذكر في انتاج السودان ، وانما هى ـ بالدرجة الاولى ـ انعكاس للتقلبات الشديدة في انتاج الاردن ، وذلك في نفس الوقت الذى اخذ فيه محصول القمح في السودان يتزايد باطراد ، منذ ١٩٦٥ ، بلا تقلبات على الاطلاق .

وللحصول على فكرة شاملة ومختصرة عن الاوضاع الخاصة بانتاج القمح في كل من الدول موضع الدراسة على حدة ، نستعين باتجاهاتها العامة

---

(١) انظر الملحق ، جدول (١) .

والتى تبدو على النحو التالى (للفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٢)(١) .

Jordon : $Y_t = 1.2 + 0.04 (X_t)$
Syria : $Y_t = 8.5 + 0.19 (X_t)$
Iraq : $Y_t = 6.6 + 0.47 (X_t)$
Egypt : $Y_t = 14.9 + 0.01 (X_t)$
Sudan : $Y_t = 0.08 + 0.11 (X_t)$
Other CAEU Countries : $Y_t = 0.7 + 0.03 (X_t)$

وتوضح هذه التقديرات (بوحدات من ١٠٠٫٠٠٠ طنا متريا) ما سبق الاشارة اليه من تفوق مصر – في الوقت الحاضر – بالنسبة لمتوسط مستوى الانتاج السنوى (للفترة موضع الدراسة) ، تليها سوريا ، ثم العراق . وهذا الترتيب للدول الثلاث تعكسه ارتفاعات خطوط الاتجاه العام في كل منها (حيث تبلغ ١٤٩٠٠٠٠ طنا ، ٨٥٠٠٠٠ طنا ، ٦٦٠٠٠٠ طنا ، على التوالى) .

ولكن بناء على التفوق الواضح للعراق في القدرة على التوسع فى انتاج القمح – والذى لا تجاريها اى دولة اخرى من دول المجلس – فانه من المتصور أن تتمكن ، قبل انقضاء وقت طويل ، من اللحاق بكل من سوريا ومصر ، وتجاوزهما كثيرا في متوسط الانتاج السنوى . ومن شأن ذلك أن يتحقق من خلال انتقال Shift الى أعلى في خط الاتجاه العام الخاص بها (٢) .

الناتج المتوسط :

غنى عن البيان أن ما لوحظ من تزايد في ارقام الناتج الكلى من القمح

---

(١) باستثناء « مجموعة الدول الأخرى» الأعضاء بالمجلس (ليبيا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى) التى تبدأ فترتها من عام ١٩٦١ .

(٢) وهذه هى طبيعة الزيادة فى إنتاج القمح التى يجب استهدافها على المستوى العربى ، لا سيما بعد ما أكدته التجارب والدراسات الدولية من أن الزيادات الجدية فى إنتاج الغذاء – والحبوب بالذات – لا قيمة لها فى مواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا . فمثلا ، أوصى مؤتمر الغذاء العالمى بضرورة مضاعفة الموارد الخارجية المقدمة للدول النامية لمساعدتها على زيادة إنتاجها الزراعى من حوالى ١٫٥ بليون دولار سنويا إلى حوالى خمسة بلايين دولار سنويا، على مدى السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٥ . ولعل فى التعاون والتكامل الزراعى فى العالم العربى وسيلة لسهولة تحقيق مثل هذه الأهداف .

في مجموعة دول المجلس لا يكفى وحده لاستخلاص نتائج مؤكدة . فاكتمال الصورة العامة الحقيقية يقتضي الالمام بقيم متغيرات اخرى من بينها الناتج المتوسط (١) .

وبفحص هذه البيانات ينعكس تماما الوضع الذى قد يبدو مرضيا في ضوء التزايد الملاحظ في ارقام الناتج الكلى : فثلاث دول (الاردن ، مصر ، سوريا ، على التوالى) من الدول الخمس ينخفض فيها نصيب الفرد من القمح المنتج محليا ، باطراد ، حيث يتمثل ذلك بميل سالب لخط الاتجاه العام للناتج المتوسط في كل منها . ومعنى ذلك ، انه اذا استمرت ظروف انتاج القمح ، والطاقات الانتاجية الخاصة به ، في هذه الدول على ما هى عليه ، فان الفجوة بين احتياجات الافراد الى هذه السلعة الاساسية وبين المقدرة على توفيرها محليا سوف تزداد اتساعا في المستقبل . وهذا موقف يقتضي التحذير والاستعداد مسبقا للمواجهة والعلاج .

وفيما يلى تقديرات خطوط الانحدار للناتج المتوسط في كل من الدول الخمس (بوحدات الكيلوجرامات) :

$$\text{Jordon} : Y_t = 78 - 0.98\ (X_t)$$
$$\text{Syria} : Y_t = 209 - 7.00\ (X_t)$$
$$\text{Iraq} : Y_t = 102 + 2.30\ (X_t)$$
$$\text{Egypt} : Y_t = 50 - 1.60\ (X_t)$$
$$\text{Sudan} : Y_t = 4.7 + 0.50\ (X_t)$$

يتبين من هذه العلاقات ما يلى :

١ ــ تتمتع العراق بأفضل الاوضاع ، بين الدول الخمس ، من حيث مستقبل نصيب الفرد من الناتج المحلى من القمح . فرغم أن خط الانحدار الخاص به يبدأ من مستوى منخفض عنه في سوريا ، الا أن ناتجه المتوسط آخذ في التزايد بسرعة ، في حين يتجه نصيب الفرد في سوريا الى التناقص.

٢ ــ الميل الموجب لخط الانحدار في حالة السودان غير ذى قيمة تذكر ، لان هذا الخط يبدأ من مستوى بالغ الانخفاض (٧ر٤ كيلوجرامات) وتصدق هذه النتيجة ما لم يحدث تغير هيكلى ضخم في ظروف انتاج القمح في السودان ، يؤدى الى انتقال خط الاتجاه العام بكليته الى وضع اكثر ارتفاعا . وهذا يتوقف بالطبع على القيود والعوامل الفنية المحيطة ، وعلى

---

(١) انظر الملحق ؛ جدول (٣) .

الظروف الطبيعية هناك ومدى ملاءمتها لانتاج هذا المحصول والتوسع فيه اقتصاديا .

٣ ـ خطوط انحدار الناتج المتوسط في بقية الدول (الاردن ، مصر سوريا) لها ميول سالبة . وفي الاردن يبدأ الناتج المتوسط من مستوى اعلى منه فى مصر ، كما انه ينحدر بمعدل ابطأ .

٤ ـ نصيب الفرد من الناتج المحلى من القمح فى مصر ، لا يتسم فقط بالانخفاض ، بل ويتجه أيضا الى التناقص باطراد . ولا شك ان هذا الوضع بالغ السوء والخطورة ، لاسيما وان القمح عنصر اساسي لمستوى الكفاف في مصر ، والزيادات السكانية مستمرة بمعدلاتها السريعة، والمجال ضيق امام احتمالات التوسع في الانتاج الزراعى بصفة عامة .

٥ ـ يجمع الوضع في سوريا بين نقيضين : فخط انحدار الناتج المتوسط هو الاكثر ارتفاعا بين الدول الخمس (Yo تبلغ ٢٠٩ كيلو جرامات) ، وفي نفس الوقت فان حجم ميله السالب يتضمن تناقصا سريعا في نصيب الفرد من الناتج المحلى من القمح . وقد يكون في ذلك مبررا كافيا لضرورة العمل على زيادة مقدرة القطاع الزراعى على انتاج هذا المحصول ، واستقرار ظروفه بما يمكنه من تفادى اكبر قدر ممكن من التقلبات التى يتعرض لها .

الاستهلاك الكلى :

ولكى تكون الصورة مكتملة الجوانب نتناول الارقام الخاصة باستهلاك القمح في مجموعة دول المجلس (١) ، والتى تعطى خطوط الانحدار التالية (بوحدات من ١٠٠٠٠٠ طنا) .

Jordon : $Y_t = 2.6 + 0.04 (X_t)$
Syria : $Y_t = 8.4 + 0.37 (X_t)$
Iraq : $Y_t = 7.4 + 0.57 (X_t)$
Egypt : $Y_t = 29.54 + 0.58 (X_t)$
Sudan : $Y_t = 1.13 + 0.22 (X_t)$
Other CAEU Countries : $Y_t = 2.1 + 0.27 (X_t)$
All CAEU countries : $Y_t = 51.0 + 2.05 (X_t)$

(١) أنظر الملحق جدول (٥) ، وجدول (٦) .

ويلاحظ من هذه العلاقات :

١ ــ ميل استهلاك القمح الى التزايد في كل من الدول السابقة ، على مدى الفترة موضع الدراسة . وهذا في حد ذاته دليل الحاجة المتزايدة الى تلك السلعة الغذائية ، سواء لسد احتياجات الاعداد المتزايدة من السكان (وهو المطلب الرئيسي) ، او لزيادة نصيب الفرد منها في بعض الحالات .

٢ ــ تعتبر مصر اكبر مستهلك للقمح بين مجموعة دول المجلس ، اذ يبلغ استهلاكها السنوى ، فى المتوسط ، (٣٣٠٣٠٠٠ طنا) اكثر من نصف الاستهلاك السنوى ، فى المتوسط ، للدول التسع مجتمعة (٦٣٧١٣٠٠ طنا) ومن ناحية اخرى ، فان ميل هذا المتغير الى التزايد يبلغ اقصاه في مصر تليها مباشرة العراق ، ثم سوريا ، ثم السودان ، ثم الاردن .

٣ ــ بمقارنة ميل خط انحدار الناتج الكلى المحلى ، بميل خط انحدار الاستهلاك الكلى في كل من الدول المذكورة على حدة ، يتبين ان الاشارة الموجبة لهذا الميل في كل الحالات تقترن دائما بتفوق قيمته بالنسبة للاستهلاك عنها بالنسبة للانتاج (فيما عدا الاردن ، حيث تكاد تتساوى قيمة الميل في كلتا الحالتين) . وهذه الظاهرة تؤكد ــ ببساطة ــ تزايد اعتماد المنطقة على الاستيراد من العالم الخارجى . حتى في دول التوسع الكبير في انتاج القمح (سوريا والعراق بالذات) . وهذا يؤكد الاهمية الاستراتيجية ، والملحة ، لعمل المجموعة العربية دون تباطؤ لدفع طاقاتها الانتاجية في هذا المجال الى ابعد مدى ممكن ، وبأقصى سرعة .

ويؤكد هذه النتيجة ايضا ملاحظة ارتفاع خطوط الاتجاه العام للاستهلاك الكلى عن خطوط الاتجاه العام للناتج الكلى للقمح في كل الحالات بلا استثناء .

٤ ــ ومرة اخرى ، يبدو الوضع فيأخطر صورهبالنسبة لمصر بالذات حيث التباين كبير جدا بين ميل خط انحدار الاستهلاك الكلى (٠ر٥٨٢) وميل خط انحدار الناتج الكلى (٠ر١٠) ، بالاضافة الى ان ارتفاع خط الاستهلاك (٢٩ر٥٤) يبلغ ضعف ارتفاع خط الانتاج (١٤ر٩) . وليس بين الدول الاخرى من تماثل مصر من حيث مدى سوء الوضع بالنسبة لهذين المتغيرين (الميل ، وارتفاع خط الانحدار) فى آن واحد . وهذه

ولا شك مشكلة خطيرة يجب ان تؤخذ فى الاعتبار من الآن ، للسعى الى تدبير الحلول لها سواء عن طريق اتباع الخطة المثلى للانتاج الزراعى ، أو عن طريق وسائل التنسيق والتعاون العربى في هذا المجال . (١)

الاستهلاك المتوسط :

فى تناولنا للبيانات الخاصة بهذا المتغير (٢) ، نضيف دولة الكويت الى الدول الخمس السابقة ونقدر لكل منها على حدة ، ولمجموعة دول المجلس ككل ، خطوط الاتجاه العام التالية (وحدات كيلوجرام) :

$$\text{Jordon} : Y_t = 153 - 4.00\ (X_t)$$
$$\text{Syria} : Y_t = 216 - 3.30\ (X_t)$$
$$\text{Iraq} : Y_t = 131 + 0.40\ (X_t)$$
$$\text{Egypt} : Y_t = 111 - 0.30\ (X_t)$$
$$\text{Sudan} : Y_t = 5 + 1.60\ (X_t)$$
$$\text{Kuwait} : Y_t = 190 - 13.00\ (X_t)$$
$$\text{All CAEU Countries} : Y_t = 86.7 - 0.19\ (X_t)$$

ويتضح من هذه التقديرات ما يلى :

١ ــ اعلى مستوى للاستهلاك المتوسط من القمح يتحقق فى سوريا ، تليها الكويت ، ثم الاردن ، ثم العراق ، ثم مصر ، ثم السودان .

٢ ــ ميل الاستهلاك المتوسط من القمح فى سوريا الى التناقص ، مع ما لوحظ من قبل من ميل موجب لخط الانتاج الكلى ، يعنى قصور الزيادة فى الانتاج عن ملاحظة الحاجة المتزايدة الى الاستهلاك . ويؤكد ذلك مالوحظ من قبل من تزايد مطرد فى حجم الاستهلاك الكلى يفوق سرعة الزيادة فى الانتاج المحلى .

٣ ــ التناقص الملحوظ فى اتجاه مستوى الاستهلاك الفردى من القمح

---

(١) مع مراعاة أن هذا التأثير بالزيادة فى جانب العرض ــ بأى من الأسلوبين المذكورين وكليهما ــ لن يكفى وحده لمواجهة المشكلة مستقبلا . فلا غنى عن تأثير مواز للحد من تزايد الطلب . وهذا لن يتأتى إلا بانتهاج السياسة الإنمائية طويلة الأجل التى تؤدى إلى اتجاه تنازلى فى معدل نمو السكان فى مصر .

(٢) الملحق ، جدول (٧) .

فى الاردن يمكن ارجاعه ، اما لعدم القدرة على ملاحقة احتياجات الاستيراد منه ، او بالتحول التدريجى عن استهلاكه الى سلعة اخرى بديلة . وهـذا الاستنتاج قائم على ما لوحظ من اقتران تناقص متوسط استهلاك الفرد من القمح بتزايد بطىء فى الاستهلاك الكلى ، رغم ضآلة معدل الزيادة فى انتاجه المحلى ، والتى ترتب عليها تناقص مطرد فى نصيب الفرد منه .

٤ ـ الاستهلاك المتوسط من القمح فى العراق يميل الى التزايـد المستمر . ومع ما لوحظ من قبل من مستوى غير منخفض ـ نسبيا ـ لخط الانتا ج الكلى ، مع ميله الى التزايد السريع ، فان ذلك يشير الـى مقدرة العراق فى المستقبل على تحقيق مزيد من الارتفاع فى نصيب الفرد من الاستهلاك من القمح (ان كانت هناك حاجة الى ذلك) وسد حاجته المحلية اليه ، بل وتحقيق فائض للتصدير .

٥ ـ اتجاه خط الاستهلاك المتوسط فى مصر الى التناقص ، رغـم الزيادات الكبيرة المطردة فى حجم الاستهلاك الكلى ، ومع ما لوحظ من ارتفاع ملحوظ فى مستوى خط الانتاج الكلى مع اتجاهه الى التزايد المستمر ، يعنى ان هناك قصورا متزايدا فى زيادات الانتاج عن اللحاق بحاجة الاقتصاد المتزايدة الى القمح . ويبدو ان مكمن الخطورة الاساسى فى ذلك هو ضغط النمو السكانى الكبير ، والذى يترتب عليه تناقص مطرد فى نصيب الفرد من الناتج المحلى من القمح .

٦ ـ يبدو من خصائص خطى الاستهلاك المتوسط والانتاج الكلى للقمح فى السودان ان هذه السلعة ليست بذات اهمية كبيرة هناك سواء فى الانتاج او بالنسبة لعادات الاستهلاك .

٧ ـ ويلاحظ بالنسبة لمجموعة دول المجلس ككل ، ان هناك تزايدا ـ وان كان بطيئا ـ فى مستوى الاستهلاك الفردى من القمح (وهو محصلة لمجموعة الاتجاهات العامة المتزايدة والمتناقصة لكل من دول المجلس على حدة) . فاذا قارنا هذه القيمة الصغيرة لميل خط الانحدار (+ ١٩ر٠) بالقيمة المرتفعة لخط الانحدار الخاص بالاستهلاك الكلى لنفس هـذه المجموعة من الدول ، امكن الاستنتاج بأن العبء الاكبر لاحتياجـات الاستهلاك من القمح يرجع اساسا الى الزيادات السكانية ، وليس الى الحاجة الى زيادة استهلاك الفرد منه . وهذا يتفق مع كون هذه السلعة اساسية ضرورية يتحقق الاشباع منها عند ادنى مستويات الدخول . ويؤيد

هذا الاستنتاج ما لوحظ من ميل موجب لخطوط الاتجاه العام للاستهلاك الكلى لكل الدول بلا استثناء ، فى حين تتسم خطوط الاتجاه العام للاستهلاك المتوسط بميل سالب لمعظم الدول المذكورة ، فيما عدا العراق (التى حققت قفزة كبيرة فى انتاج القمح) ، والسودان (التى بدأت مؤخرا فى الاتجاه نحو استهلاك القمح بعد ان كانت لا تقبل عليه) .

وقد لاحظنا من قبل ان ارتفاع خط الاستهلاك الكلى للمجموعة اعلى كثيرا من ارتفاع خط الانتاج الكلى ، كما انه يزيد بسرعة أكبر منه (حوالى اربعة اضعافه) (١) . والنتيجة التى تستخلص من هذه الحقائق كلها هى ان زيادة انتاج القمح فى مجموعة دول المجلس كانت على مدى الفترة موضع البحث عاجزة عن ملاحقة الحاجة الى زيادة الاستهلاك .

كل الاستنتاجات السابقة تؤكد ضرورة ان تعمل هذه الدول على الاسراع بزيادة انتاجها من القمح ، حتى تتفادى مشكلة التعرض لعجز كبير فيه مستقبلا .

ظروف انتاج القمح

تشغل الحبوب نسبة رئيسية من المساحة المحصولية فى دول هذه المجموعة ، وفيها يمثل محصول القمح المركز الاول . حيث يمثل حوالى ثلث المساحة المحصولية واكثر من ٥٠٪ من المساحة المزروعة بالحبوب . ويعتبر القمح فى هذه المنطقة محصولا شتويا . وتعتمد زراعته فى مصر على الرى بمياه النيل ، اما فى كل من سوريا والعراق والاردن فتعتمد زراعته ـ اساسا ـ على الامطار ، مما يترتب عليه تقلب كبير فى غلة الفدان . وفى وهذه الدول الثلاث الاخيرة ، تنتشر زراعته فى مناطق زراعية خفيفة extensive ومنذ الحرب العالمية الثانية اخذت المساحة المزروعة قمحا فى كل من العراق وسوريا فى الامتداد نحو مناطق امطار قليلة ومتقلبة ، تعطى محصولا غير اقتصادى . اما فى الاردن ، فهو يزرع فى معظم الاراضى التى تسقط فيها امطار كافية لتحقيق محصول اقتصادى .

والعوامل المواتية لتحقيق محصول جيد (من حيث الانتاجية)تتلخص فى :

---

(١) انظر معادلات الانحدار السابقة لكل من الناتج الكلى ، والاستهلاك الكلى لمجموعة دول مجلس الوحدة الاقتصادية الخمس المنتجة للقمح .

١ ــ حد ادنى معين من رطوبة التربة ، سواء بالرى ، او عن طريق الامطار مباشرة ، او بالاستفادة بالمياه المختزنة فى التربة من امطار سابقة (١) .

٢ ــ **استخدام وسائل الصرف المناسبة** ، للتخلص من الملوحة الزائدة التى تترسب على التربة باستمرار فى الاراضي المروية (٢) وتظهر هذه المشكلة بصفة خاصة فى مصر والعراق .

٣ ــ استخدام الاسمدة المناسبة كما ونوعا .

٤ ــ الاستعانة بالسلالات المتميزة بتفوقها فى مستوى الانتاجية ، وغيرها من الخصائص الاخرى . فالسلالات « قصيرة الساق » مثلا ذات انتاجية عالية ، نتيجة لطاقتها الكبيرة على الاستفادة من الاسمدة والماء ، ولاستجابتها العالية لوسائل الزراعة المحسنة ، وهذا يمكن من تحقيق مستوى خصوبة مرتفع حتى فى حالات الجفاف النسبى (٣) .

---

(١) ويتم ذلك بوسائل عدة ، كالتغلب على مشكلة نمو الأعشاب مع الأخذ بنظام « التبوير » ؛ أو بوسائل الحرث المخصصة للاحتفاظ بالرطوبة المناسبة فى باطن الأرض .

(٢) أى المعتمدة على مياه الأنهار .

(٣) تؤكد الدراسات أن أزمة الغذاء العالمية عام ١٩٧٢ كانت ستصبح أشد وطأة على كثير من الدول النامية لو لم تكن قد نجحت فى تحقيق تحسن واضح فى إنتاجية القمح والأرز بالذات نتيجة لإدخال سلالات مرتفعة الإنتاجية فيهما U.N., **A Strategy**.., op. city., p. 7 وتبين الإحصاءات الدولية أن المساحة المزروعة بسلالات عالية الخصوبة **High Yielding Varieties** فى دول الشرق الأقصى قد بلغت ١٩,٢ مليون هكتار فى عام ١٩٧١ ، وذلك زيادة ٣,٨ مليون هكتار عن عام ١٩٦٨ . وعلى وجه الخصوص فإنه فى الدول الثلاث : الهند ونيبال وباكستان ــ مجتمعة ــ تشير الاحصاءات إلى أن زراعة نوعيات من القمح عالية الخصوبة وصلت فى عام ١٩٧٠-١٩٧١ إلى ٨,٩٥ مليون هكتار ، تمثل ٣٧ ٪ من المساحة المحصولية هناك . انظر :

US Department of Agriculture, **Imports and plantings of HYV of wheat and rice in the less developed nations**, Washington, D.C., Foreign Economic Development Service, 1972, Report No. 14.

ويؤكد أيضاً أهمية تحسين السلالات التجارب الماضية للعديد من الدول : فبالإضافة إلى أرقام دول الشرق الأقصى ، نجد نفس النتائج فى دول أوربية أيضاً . وعلى سبيل المثال ، قدرت إحدى الدراسات أن ما بين ٥٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ من الزيادات الأخيرة فى إنتاجية القمح والشعير فى المملكة المتحدة ترجع إلى الأسمدة والمبيدات والميكنة ، والباقى (٤٠ ٪ ــ ٥٠ ٪) يرجع إلى تحسين السلالات أنظر :

Elliott C.S., Journal of the National Institute of Agricultural Botany, 9:379, 1963).

وباستعراض ظروف انتاج القمح فى كل من مصر ، وسوريا ، والعراق والاردن ، والسودان ، يتضح ما يلى :

١ ــ بالنسبة **لمصر** تعتبر الظروف المناخية ملائمة لنمو القمح ، كما ان الاعتماد على الزراعة « بالرى » ــ بدلا من الامطار ــ يضمن درجة عالية من الاستقرار فى محصوله . ومع ذلك فهناك مشكلة اساسية تتمثل فى صعوبة كل من التوسع الافقى والراسي في انتاج القمح . اما عن التوسع الافقى ، فترجع القيود الواردة عليه الى ضيق مساحة الوادى بالمقارنة بالمساحة الكلية للدولة ، التى يغلب عليها الطابع الصحراوى . وبالنسبة لصعوبة التوسع الراسي ، فترجع اساسا الى ان انتاجية الفدان فى مصر تعتبر من اعلى المستويات فى العالم ــ بما لا يترك مجالا واسعا لامكانات زيادة الانتاج من هذه الناحية . وعلى اى حال فهناك رغم ذلك ــ فى **راى المختصين**(١) مجال لمزيد من الارتفاع بها ، وذلك بتحسين اساليب الزراعة ، ونوعيات المحصول ، والاسمدة ، بالاضافة الى تحسين وسائل الرى والصرف ــ والتى لا زالت دون المستوى المطلوب ــ لتحقيق افضل النتائج .

٢ ــ تتمتع **العراق** بمساحات شاسعة من الاراضي التى يمكن زراعتها قمحا(٢)، وتتمتع كذلك بالقدر الكافى من المياه اللازمة لنموه ، سواء بالرى او عن طريق الامطار ، مع ملاءمة المناخ لزراعته ، ولا سيما سلالاته قصيرة الساق ذات الخصوبة العالية . هذا عن المزايا ، اما فيما يتعلق بالعقبات فتعتبر ندرة الايدى العاملة فى مقدمتها ، ليس فقط بالنسبة للتوسع فى انتاج القمح ، ولكن فى الانتاج الزراعى بصفة عامة . وعلى ذلك فان الميكنة الزراعية او انتقال الايدى العاملة من الدول الاخرى يمكن ان يقدما حلا مناسبا لهذه المشكلة (٣) كذلك يشكل تخلف وسائل الرى والصرف عقبة اساسية امام القدرة على التوسع فى الانتاج الزراعى

---

(١) Clawson, Landsberg, & Alexander, **The Agricultural Potential of the Middle East**, Elsevier Publshing Co., New York 1971, Ch. 15.

(٢) وذلك ضمن المساحة الضخمة من الأراضى الصالحة للزراعة هناك . وقدقدرت الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ هذه المساحة بأربعين مليون دونم (حوالى ١٠ مليون هكتار) . المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مشروع الصورية الجمهورية العراقية ــ الخرطوم ، يونيو ١٩٧٤ ، ص١٥

(٣) ومن شأن انتقال عنصر العمل بالذات أن يحيل مشكلة ندرة الأيدى العاملة فى العراق واعاقتها للتوسع الزراعى فيه ، إلى مجال هام للتعاون والتكامل بين عناصر الإنتاج العربية فى قطاع الزراعة .

عموما ، وانتاج القمح بصفة خاصة . فالارتفاع فى نسبة ملوحة التربة الذى يترتب على ذلك يعوق التوسع فى زراعة القمح ، لما يفتقده من قدرة على مقاومتها . كذلك يحول نظام الدورة الزراعية هناك دون احتفاظ التربة برطوبتها ، بما يترتب عليه من ضياع فى ناتج كبير محتمل . واخيرا فان طريقة الزراعة الخفيفة في العراق تعطى ــ بطبيعتها ــ غلة للفدان بالغة الانخفاض .

٣ ــ تتوفر في **سوريا** التربة المناسبة لزراعة القمح ، ويتمتع مناخها بملاءمته لذلك ، بالاضافة الى ان طبيعة التضاريس هناك تقلل كثيرا من مشكلة ملوحة التربة . وتقع المنطقة الرئيسية من الاراضي الزراعية الجافة الصالحة لزراعة الحبوب (والقطن) فى الشمال الشرقى بين دجلة والفرات اما الزراعة المعتمدة على الامطار فتوجد فى المناطق الساحلية ، وفى مناطق الجبال ووديانها ، وتتسم انتاجية الفدان فيها بالتقلب الشديد ــ طرديا ــ مع كثافة الامطار . اما الاراضى الزراعية القائمة على الرى التى يغذيها مشروع مثل سد الفرات ، فهى قادرة على اعطاء محصول يتميز بالاستقرار بالمقارنة بمحاصيل المناطق المعتمدة على الامطار .

٤ ــ وكما هو الحال فى سوريا والعراق ، يؤدى تقلب مياه الامطار فى **الاردن** الى تقلب شديد فى متوسط محصول الفدان . ويعنى تأخر نزول الامطار فى بعض السنوات تأخر موسم بذر البذور . واحيانا ــ فى ذروة الشتاء بالذات ــ تكون الامطار من الشدة بحيث تتسرب المياه من سطح التربة بدلا من ان تمتصها . ومن العقبات الطبيعية ايضا فى هذه المناطق ، ان جزءا ضئيلا منها يتمتع بعمق كاف لاختزان مياه الامطار الى الموسم التالى . يضاف الى ذلك ، ان الدورة الزراعية المتبعة ، والتى تتلخص فى تبوير الارض fallow عاما بعد عام (بين كل محصولين) تؤدى الى نمو الاعشاب بما يحول دون احتفاظ التربة برطوبتها اللازمة لقيام الزراعة فى الموسم التالى (١) . وفوق هذه العوامل جميعا التى تشكل عقبات امام

---

(١) ويبين ذلك أهمية القضاء على نظام « التبوير » فى الأردن (وأيضاً فى كل البلاد العربية الأخرى التى تتبعه ، كالعراق وسوريا) ، ويتطلب ذلك تنفيذ مشاريع للصرف ، ورفع معدلات التسميد . وهذا يقتضى اللجوء إلى التشريع الحكومى ، كما حدث فى سوريا متمثلا بالقرار الوزارى رقم ٣١٠ د لعام ١٩٧٢ الذى يقضى (بمنع التبوير نهائياً فى منطقة الاستقرار الأولى ، والسماح بتبوير مالا يزيد على ٢٥ ٪ من المساحة المزروعة فى منطقة الاستقرار الثانية).

الزراعة هناك . فقد ترتب على احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ فقدان الاردن الكثير من مقدرتها على الانتاج الزراعى .

٥ ـ والزراعة فى **السودان** تنقسم الى انواع ثلاثة (١) :

(أ) الزراعة المعتمدة على الفيضان : ومشكلتها هى قصر الموسم الزراعى ، والتقلب الواسع فى مساحة الارض الزراعية . واهم المحاصيل فيها القطن وعدد من المحاصيل الغذائية والاعلاف .

(ب) الزراعة المعتمدة على الامطار : وتتلخص مشاكلها فى عدم التأكد من موعد سقوط المطر (وسط السودان) ، وسوء وسائل الصرف والمواصلات (جنوب السودان) . واهم محاصيلها غذائية . كما بدأ حديثا توسع سريع فى زراعة القطن قصير التيلة . وانتاجية الفدان فيها بالغة الانخفاض ، لعدم اهتمام المزراعين بها .

(جـ) الزراعة المعتمدة على الرى : ومساحتها اقل كثيرا من مساحة الزراعة بالامطار ، ولكنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار فى الانتاجية . واهم محاصيلها القطن .

والمتتبع لتطور النشاط الزراعى فى السودان ، يلاحظ ان النمو الزراعى يسير طرديا مع تقدم مشاريع الرى بها ، وان كانت ندرة الايدى العاملة تعتبر فى مقدمة المشكلات التى تعوق التوسع الزراعى هناك بصفة عامة . اما بالنسبة لمحصول القمح بالذات ، فرغم الزيادة الملاحظة فى انتاجه وفى استهلاكه فى السنوات الاخيرة ، الا ان زراعته ليس لها اهمية بارزة بين المحاصيل الزراعية فى السودان ، كما ان استهلاكه ليست له الاهمية الواضحة بين استهلاك الحبوب الغذائية ، كما هو الحال فى معظم الدول العربية الاخرى .

احتمالات التوسع فى انتاج القمح

ان ما رأيناه من قصور فى انتاج القمح فى هذه المجموعة عن الوفاء

---

(١) Robson, P., & Lury, D.A., **The Economics of Africa**, Northwestern Univ. Press, 1969, pp. 455-459.

باحتياجاتها ليس الا أحد وجهين للحقيقة . فهناك من المختصين من يرى أن احتمالات التوسع الزراعى كبيرة ، وذلك اذا اتبعت الوسائل الزراعية الفنية والادارية الحديثة المناسبة ، واذا امكن تحرير القطاع الزراعى من الجمود والمعوقات والعراقيل السائدة فيه (١) . وفيما يلى نتناول امكانات زيادة الانتاج من القمح فى الدول الاربع (مصر ، والعراق ، وسوريا ، والاردن) :

مصر :

لا شك ان غلة الفدان من القمح فى مصر قد حققت مستويات مرتفعة بفضل الاستغلال الكثيف للارض ، وخبرة المزارع المصرى ، واستقرار ظروف الرى وملاءمة المناخ لزراعة هذا المحصول . ومع ذلك يبدو انه لازالت هناك امكانية غير ضئيلة لزيادة انتاج القمح فى مصر (٢) دون حاجة الى توسيع رقعته الزراعية . وذلك بتحقيق زيادة اخرى كبيرة فى مستوى الانتاجية . وانطلاقا من هذا الرأى قدرت احتمالات زيادة الانتاج الكلى من القمح على النحو التالى (٣) .

الانتاجية الحالية من القمح (طن متري/ هكتار)	الانتاجية المحتملة من القمح (طن متري/ هكتار)	المساحة المحصولية الحالية (وحدات ١٠٠٠ هكتار)	المساحة(*) المحصولية المحتملة وحدات ١٠٠٠ هكتار)	الانتاج الحالى من القمح (وحدات ١٠٠٠ طن متري)	الانتاج المحتمل من القمح
٢,٧	٦,٧	٦٠٥	٨٠٠ (٩٠٠)	١,٦٢٠	٥,٤٠٠ (٦,٧٥٠)

* محسوبة على اساس مساحة ٢,٩ مليون هكتار (٧ مليون فدان) . الارقام بين الاقواس محسوبة على اساس ٧,٨٧٥ مليون فدان .

---

(١) Clawson et al, op. cit., p. 4.

(٢) See : FAO, Agricultural Commodity Projection, 197 1980, Rome, 1971.

(٣) Clawson, et al. op. city., p. 132.

يلاحظ ان التقديرات السابقة ، التى تستخلص امكانية زيادة حجم المحصـــول الى ٣٢٣٪ من مســتواه الاصــلى (من ١٦٢٠٠٠٠ طنا الى ٥٤٠٠٠٠٠ طنا) تقوم على اساس امكانية رفع انتاجية الارض الى ٢٤٫٨٪ مع زيادة المساحة المحصولية الى ١٣٢٪ (وذلك باستبعاد هدف الدولة ، زيادة الارض الزراعية ٨٧٥٠٠٠ فدانا). اما اذا فـرض وتحـقق هـذا الهدف ، فالزيادة فى المحصول تصل الى ٤١٧٪ ، حيث ترتفع المســاحة المحصولية فى هذه الحالة الى ١٤٩٪ من مستواها الاصلى .

وتقوم هذه التقديرات على الفروض الآتية :

(أ) زيادة مياه الرى المتوفرة للزراعة ـ نتيجة لانشـاء السد العالى ولتطبيق اساليب الزراعة الحديثة ـ حيث يمكن ، فى المتوسط ، زراعة محصولين سنويا فى كل الارض الزراعية .

(ب) الزيادة ـ الى حد ما ـ فى مســاحة الاراضي المزروعة قمحا (١) .

العـــراق :

فى ضوء ما اشرنا اليه من قبل من مشـاكل يعانى منها القطاع الزراعى فى العراق ،رغم كل ما يتمتع به من امكانات ضخمة ، يمكن تصور مدى ضخامة الزيادة الممكنة فى الانتاج اذا ما تم التغلب على هذه العقبات . فمعنى ذلك ان ترتفع انتاجية الارض ارتفاعا كبيرا دون ما حاجة الى توسع افقى في المساحة المزروعة (٢) . ويبدو ان الاحتمال الاكبر لهذا التوسع فى الانتاج يتركز فى الاراضى المروية التى تعانى حاليا من انتاجية بالغة الانخفاض . بل ويقترح البعض تخفيض مســاحة الارض المروية مع زيادة المســـــاحة المحصولية المروية زيادة كبيرة ، وذلك بمجرد تطبيق نظام للدورة الزراعية يسمح بزراعتها كلها بمحصول واحد على الاقل سنويا ، بدلا من الدورة

---

(١) يلاحظ أن هذا الفرض قابل للجدل والاعتراض أوالتأييد . والواقع أن احتمال الأخذ – أوعدم الأخذ به – فى الواقع العملى ، يتوقف على العديد من الاعتبارات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية – الداخلية والخارجية – مما يصعب معه التمسك به مسبقاً وبصفة مطلقة ومستمرة.

(٢) أثبتت الدراسات العملية فى مشروعى ربيعة والصويرة – على سبيل المثال – أن التسميد يزيد إنتاجية هكتار الأرض المزروعة قمحاً فى العراق إلى حوالى ٤ طن متري سنوياً : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٣٩ .

الحالية التى تأخذ بنظام التبوير Fallow (والذى بمقتضاه تترك الارض بلا زراعة عاما بعد عام) .

وبناء على هذه التحسينات قدرت الزيادة المحتملة فى انتاج القمح كما يلى (١) :

الإنتاجية الحالية (طن متري/ هكتار)	الإنتاجية المحتملة (طن متري/هكتار)		المساحة المحصولية الحالية (وحدات ١٠٠٠ هكتار)	المساحة المحصولية المحتملة (بالألف هكتار)		الإنتاج الحالي (وحدات ١٠٠٠ طن متري)	الإنتاج المحتمل (وحدات ١٠٠٠ طن متري)	
	بالأمطار	بالري		بالأمطار	بالري		بالأمطار	بالري
٠,٤٨	٢,٧ المتوسط = ٤,٧	٦,٧	١٧٣٧	١٠٠٠ المجموع = ٣٠٠٠	٢٠٠٠	٨٢٦	٢٧٠٠ المجموع = ١٦١٠٠	١٣٤٠٠

وتبين ارقام الجدول ان انتاجية الفدان يمكن ان ترتفع الى حوالى عشرة امثال مستواها الحالى (٩٧٩٪) . والمساحة المحصولية يمكن ان تصل الى ١٧٣٪ من مستواها الاصلى ، مع ثبات المساحة المزروعة على احسن تقدير . وبناء على ذلك فقد قدر ان يزيد الناتج المحتمل الى حوالى عشرين ضعفا من مستواه الاصلى (من ٨٢٦٠٠٠ طنا الى ١٦١٠٠٠٠٠ طنا)

سـوريا :

واينا ما يتسم به الانتاج الزراعى ـ وبالتالى محصول القمح ـ فى سوريا من تقلب شديد ، نظرا لاعتماده الكبير على مياه الامطار ، حيث تبلغ مساحة الاراضى المروية حوالى ١٨٪ فقط من جملة الاراضى الزراعية هناك .

ويتركز انتاج القمح اساسا فى مناطق الامطار الكافية للزراعة (٢) . التى تبلغ مساحتها الاجمالية ١٩٣٢٠٠٠ هكتارا ، وتعتبر انسب الاراضى لانتاج المحاصيل الشتوية ولا سيما القمح (٣) .. (تعطى حوالى ٣٠٪ من اجمالى انتاج البلاد منه) .

---

(١) انظر : Clawson et al; المرجع السابق ذكره : ص ١٣٥ .

(٢) وتمتد على جانبى سلسلة جبال العلويين ، وتشمل أيضاً منطقة صغيرة جنوب جبل الشيخ ، وجزء شمال شرق محافظة الحسكة .

(٣) وهو من أهم المحاصيل الشتوية فى سوريا ، كما يعتبر من صادراتها الرئيسية .

ويلاحظ أن انتاج سوريا من القمح ـ كما بينا من قبل ـ يتجه الى التزايد ، رغم ما يتسم به مساره من تقلبات واضحة . كذلك فقد حققت المساحة المزروعة قمحا فى السنوات الاخيرة زيادة محدودة غير مستقرة . اقترنت ايضا بتقلبات فى غلة الفدان . ويرجع هذا التقلب ـ ليس فقط الى اعتماد زراعته على الامطار الى حد كبير ـ وانما ايضا الى ان التوسع فى المساحة المزروعة به كان معظمه فى مناطق الامطار غير المضمونة .

وزيادة انتاج القمح فى سوريا تتطلب الاهتمام بمشروعات الرى ـ كمشروع سد الفرات ـ لزيادة مساحة الاراضى المروية (١) .. وهو الاتجاه الملاحظ فعلا فى السنوات الاخيرة .

وكما هو الحال فى العراق ، فان الارتفاع بانتاجية القمح فى سوريا يتطلب تغييرا فى اسلوب الدورة الزراعية ، بحيث تخصص الاراضى ذات الامطار الجيدة ـ والكافية ـ لزراعة القمح باستمرار ، مع تحويل المساحات الاخرى قليلة الامطار الى مراعى . كذلك يقتضى الامر تحسين اساليب الزراعة وتطويرها وادخال سلالات جيدة من القمح (٢) ... وقد قدر ان تنفيذ هذه التحسينات يمكن ان يؤدى الى ارتفاع حجم انتاج القمح فى سوريا الى خمسة اضعاف مستواه الراهن ، وهو ما تبينه تقديرات الجدول التالى (٣) .

---

(١) حوالى ٦٠٠٠٠٠ هكتاراً بالنسبة لسد الفرات .

(٢) المزيد من التفاصيل عن دور وأهمية السلالات المحسنة من القمح ، فنياً وفى تجارب الدول الأخرى ، انظر :

Willett, J.W., The Impact of New Varieties of Wheat & Rice in Asia, AID Spring Review, Washington, D.C., May, 1969. See also : Anderson, R.G., Wheat Improvement and Production in India. Proceedings, FAO, Wheat Breeding Seminar, Ankara, 1970.

(٣) Clawson et al., op. cit., pp. 134 - 135.

الإنتاجية الحالية (طن متري / هكتار)	الإنتاجية المحتملة (طن متري/ هكتار)	المساحة المحصولية الحالية (١٠٠٠ هكتار)	المساحة المحصولية المحتملة (١٠٠٠ هكتار)	الناتج الحالي (١٠٠٠ طن متري)	الناتج المحتمل (١٠٠٠ طن متري)
٠٫٩	٢٫٨	١٢٠٠	٢٠٠٠	١٠٨٠	٥٦٠٠

ومرة اخرى ، تعتمد تقديرات الناتج المحتمل اساسا على رفع انتاجية الهكتار من ٩ر٠ طن متري الى ٢ر٨ طن متري (اى الى ٣١١٪ من مستواها الاصلي ، مع زيادة المساحة المحصولية الى ١٦٧٪ من مستواها الاصلي حيث يؤدى ذلك الى ارتفاع مستوى الناتج من ١٠٨٠٠٠٠ طنا الى المستوى المحتمل ٥٦٠٠٠٠٠ طنا ، اى بنسبة ٥١٩٪) .

الاردن :

نظرا لتشابه ظروف الزراعة فى الاردن مع تلك السائدة فى العراق وسوريا ، من حيث نظام الدورة الزراعية ، ومشكلة الاعتماد على الامطار فان زيادة الناتج فى الاردن ، ولا سيما القمح يتطلب اجراءات مشابهة للحالتين السابقتين ، تتلخص فى :

(أ) الاتجاه الى التوسع فى الزراعة المروية ، بدلا من الاعتماد على زراعة الامطار .

(ب) تغيير الدورة الزراعية ، مع التحول الى زراعة سنوية للقمح فى المناطق ذات الامطار الكافية والتى تحتفظ التربة فيها بدرجة من الرطوبة تسمح بنمو محصوله فى مواسم نقص المطر .

(جـ) احلال سلالات القمح قصير الساق مكان السلالات المحلية ، لما تتمتع به الاولى من مزايا أوضحناها من قبل .

وبهذه الاصلاحات يمكن تحقيق درجة معقولة من الاستقرار فى الناتجية المحصول ، سواء فى السنوات غزيرة المطر او سنوات الجفاف .

ومن ناحية اخرى ، فمن شان ذلك ان يؤدى الى ارتفاع غلة الفدان ، والتى قدرت الزيادة المترتبة عليها فى انتاج الاردن من القمح بـ ٢٠٠٪ (دون احداث اى زيادة فى مساحة الارض المزروعة به) . ويبين الجدول التالى هذه التقديرات للناتج المحتمل (١) :

الإنتاجية الحالية (طن متري/ هكتار)	الإنتاجية المحتملة (طن متري/ هكتار)	المساحة المحصولية الحالية (١٠٠٠هكتار)	المساحة المحصولية المحتملة (١٠٠٠هكتار)	الناتج الحالى (١٠٠٠ طن متري)	الناتج المحتمل (١٠٠٠ طن متري)
٠,٨	٣,٠	٢٣٥	٢٠٠	١٨٨	٦٠٠

ويلاحظ ان تقديرات الجدول السابق تقوم على افتراضين :

(أ) ان تطبيق الاساليب الزراعية المحسنة سالفة الذكر يمكن ان يرفع انتاجية الهكتار من القمح الى ٣٧٥٪ .

(ب) ان تنقص المساحة المحصولية للقمح من ٢٣٥ هكتارا الى ٢٠٠ هكتارا فقط . ومن شان ذلك ان يؤدى الى ناتج محتمل يبلغ ٣١٩٪ من مستوى الناتج الحالى من القمح .

الخلاصة والاستنتاجات

يلاحظ ان الارقام السابقة تركز فى المقام الاول على اهمية التوسع الراسي . ومن ثم زيادة غلة الارض من القمح . هذا الاهتمام بزيادة الانتاجية لن يبدو خياليا او مبالغا فيه اذا نظرنا اليه على ضوء الحقائق العملية وعلى المستوى العالمى (٢) .

---

(١) Clawson et al., **ibid.** p. 174.

(٢) تثبت الدراسات أن الزيادة فى إنتاجية الأرض ، بالمقارنة بالتوسع فى المساحة المزروعة ، حققت — على المستوى العالمى — ٧٢,٤ ٪ ، ٢٧,٦ ٪ (على التوالى) من الزيادة فى إنتاج الحبوب ، وذلك بالنسبة للفترة ١٩٤٨ — ١٩٧١ . كذلك كان كلا من العاملين المذكورين مسئولا (على التوالى) عن ٨٠ ٪ ، ٢٠ ٪ من الزيادة فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧١ . انظر :
Dana, G. Dalrymple, Survey of Multiple Cropping in Less Developed Nations, Washington, D.C., Foreign Economic Development Service, 1971, FEDR, 12, p. 70.

فاذا صدقت التصورات والتقديرات السابقة ، بما تقوم عليه من افتراضات ، واذا امكن تنفيذ ما تتطلبه من مشروعات اساسية للرى والصرف ، ومن استخدام للأسمدة والميكنة الزراعية الملائمة ، ومن تغيير وتحسين فى طرق الزراعة .. الخ ، وعلى فرض اكتمال هذه المشروعات والتحسينات بعد عشر سنوات مثلا من عام ١٩٧٥ ، اذا تحقق كل ذلك ، فانه يمكن اعطاء فكرة عامة عما يعنيه من وضع افضل للعالم العربى .

ويستلزم الامر تقديرا للناتج الكلى من القمح لمجموعة دول المجلس المنتجة له بناء على الاتجاهات العامة السائدة (١) ، ثم مقارنته بتقدير لهذا الناتج فى حالة افتراض تحقق نسب الزيادة المحتملة ، السابق الاشارة اليها بالنسبة لكل من سوريا والعراق ومصر والاردن .

(أ) اما توقعات الناتج ـ بناء على الاتجاه العام الحالى ـ للسنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، فهى كالآتى (بالطن) :

١٩٧٥	٤٤٩٠٠٠٠
١٩٨٠	٤٩٣٠٠٠٠
١٩٨٥	٥٣٧٠٠٠٠

(ب) ثم بافتراض اكتمال التحسينات السابق الاشارة اليها فى الدول الاربع المذكورة ،

ومن ثم تحقق نسب الزيادة المحتملة فى الانتاج (انطلاقا من سنة الاساس ١٩٧٥)

يمكن استخلاص التقديرات التالية :

---

(١) أى بناء على خط الاتجاه العام الذى سبق استخلاصه للناتج الكلى لهذه المجموعة .

وحدات طن متري

الدولة	(١) الناتج المقدر عام ١٩٧٥ *	(٢) نسبة الزيادة المحتملة **	(٣) الناتج المحتمل من القمح عام ١٩٨٥ (١) × (٢) ***
مصر	١٥٠٥٠٠٠	٪ ٣٣٣	٥٠١١٦٥٠
سوريا	١١٣٥٠٠٠	٪ ٥١٩	٥٨٩٠٦٥٠
العراق	١٣٦٥٠٠٠	٪ ١٩٤٩	٢٦٦٠٣٨٥٠
الأردن	١٨٠٠٠٠	٪ ٣١٩	٥٧٤٢٠٠
السودان	١٧٣٠٠٠	نفس الاتجاه العام	٢٨٣٠٠٠
بقية دول المجلس	١١٥٠٠٠	" " "	١٤٥٠٠٠
إجمالي الناتج المحتمل لمجموعة دول المجلس عام ١٩٨٥ = ٣٨٥٠٨٣٥٠			

* بناء على الاتجاهات العامة الحالية للناتج الكلي .

** بناء على تقديرات Clawson, et. al. ، السابق ذكرها ، لكل من الدول الأربع المذكورة .

*** أي بافتراض تحقق الزيادة « المحتملة » الواردة في عمود (٢) ، وذلك بعد عشر سنوات من سنة الأساس ١٩٧٥ تفترض كفايتها لتنفيذ التغيرات والإصلاحات اللازمة .

وبمقارنة تقدير الناتج المحتمل من القمح عام ١٩٨٥ (٣٨٥٠٨٣٥٠ طنا) ، بتقديرات الناتج المتوقع في نفس التاريخ لو اقتصر الامر على الاتجاه العام الحالي (٥٣٧٠٠٠٠ طنا) ، يتضح ان التقدير الاول يبلغ ٧١٧٪ من مستوى التقدير الثاني . اى ان احتمالات التوسع في انتاج القمح يمكن أن تصل به عام ١٩٨٥ الى اكثر من سبعة امثال المستوى المقدر له بدون التحسينات المذكورة . ومضمون ذلك هو القدرة ، ليس فقط على تحقيق اكتفاء ذاتي بالنسبة لهذا المحصول ، وانما ايضا تحقيق فائض تصديري كبير منه . ويتضح ذلك من تتبع تطور حجم الفجوة بين الناتج الكلي والاستهلاك الكلي (في الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥) باستخدام الاتجاهات العامة الحالية لكل من الاستهلاك والانتاج ، ثم مقارنة ذلك بما يمكن ان يتغير اليه الوضع عام ١٩٨٥ لو تحقق الناتج المحتمل .

وحدات من مترى

السنة	(١) الإنتاج الكلى	(٢) الاستهلاك الكلى *	(٣) الفجوة (٢) - (١)
* ١٩٧٥	٤ ٤٩٠ ٠٠٠	٨ ١٧٥ ٠٠٠	- ٣ ٦٨٥ ٠٠٠
* ١٩٨٠	٤ ٩٣٠ ٠٠٠	٩ ٢٠٠ ٠٠٠	- ٤ ٢٧٠ ٠٠٠
* ١٩٨٥	٥ ٣٧٠ ٠٠٠	١٠ ٢٢٥ ٠٠٠	- ٤ ٨٥٥ ٠٠٠
** ١٩٨٥	٣٨٥٠٨٢٥٠	١٠ ٢٢٥ ٠٠٠	+ ٢٨٢٨٣ ٣٥٠

* باستخدام خطوط الاتجاه العام للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٢
** بافتراض تحقق الناتج المحتمل .

وتوضح أرقام الجدول انه فى حالة توقف الزيادات فى الانتاج على المعدلات الحالية ، فان حجم العجز فى الناتج المحلى من القمح يزداد اتساعا بشكل مطرد على مدى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥ . فى حين يؤدى تنفيذ التحسينات المشار اليها ، ومن ثم تحقق الناتج المحتمل ، الى القضاء على هذه المشكلة تماما ، بحيث يتحول العجز الى فائض ضخم عام ١٩٨٥ .

ويلاحظ من التحليل السابق ، ان معظم الزيادات المحتملة فى انتاج القمح تأتى من العراق ، وبامكانات هائلة ، تليها سوريا ، بقدر اقل كثيرا ، ثم مصر ، بدرجة اقل من سوريا ايضا ، وبحدود قصوى لابد وان تواجه بها قبل سوريا والعراق بوقت طويل .

وحيث أن معظم الزيادات المحتملة مصدرها القدرة على استغلال طاقات معظمها معطل الآن ، والجزء اليسير منها مستخدم استخداما غير كفء ، فان التوانى فى الاستفادة بتلك الطاقات وضمها الى مجال الاستخدام الاقتصادى الامثل ، ينطوى على فرص مضاعة بالغة الجسامة ، لا نرى للدول العربية قبلا بتحمل نفقاتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

* * *

الملاحق

جدول (١)

الإنتاج الكلى من القمح فى دول مجلس الوحدة

١٩٦٠ — ١٩٧٢

١٠٠ طن متري

السنة	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	الدول الأخرى*	مجموع الدول الأعضاء
١٩٦٠	٤٤٠	٥٥٥٠	٤٥٥٠	١٤٩٩٠	٢٥٠	غ.م	٢٥٧٨٠
١٩٦١	١٣٨٠	٧٥٧٠	٨٥٧٠	١٤٣٦٠	٢٦٠	٦١٠	٣٢٧٥٠
١٩٦٢	١١٢٠	١٣٧٤٠	١٠٨٥٠	١٥٩٣٠	٢٩٠	٦٦٠	٤٢٥٩٠
١٩٦٣	٧٦٠	١١٩٠٠	٤٨٨٠	١٤٩٣٠	٣١٠	٦٨٠	٣٣٤٦٠
١٩٦٤	٢٩٥٠	١١٠٠٠	٨٠٧٠	١٥٠٠٠	٣٧٠	٦٧٠	٣٨٠٦٠
١٩٦٥	٢٧٨٠	١٠٤٤٠	١٠٠٥٠	١٦٠٠٠	٥٦٠	١٠٠٠	٤٠٨٣٠
١٩٦٦	١٠١٠	٥٥٩٠	٨٢٦٠	١٤٦٧٠	٦٩٠	١٠١٠	٣١٤٣٠
١٩٦٧	١٩٦٠	١٠٤٩٠	٨٦٠٠	١٢٩٩٠	٧٨٠	١٠٨٠	٣٥٩٠٠
١٩٦٨	٩٥٠	٦٠٠٠	١٣٧١٠	١٥٢٦٠	٨٨٠	٩٤٠	٣٧٧٤٠
١٩٦٩	١٥٩٠	١٠٠٤٠	١١٨٩٠	١٢٦٦٠	١٢٣٠	١١٨٠	٣٨٥٩٠
١٩٧٠	٥٤٠	٦٢٥٠	١٠٥٩٠	١٥١٦٠	١١٥٠	٦٦٠	٣٤٣٥٠
١٩٧١	١٩٠٠	٨٤٦٠	٨١٤٠	١٥٧٠٠	١٣٥٠	٦٣٠	٣٦١٨٠
١٩٧٢	٢١١٠	١٨٠٨٠	١٤٢٩٠	١٦١٦٠	١٤٣٠	١٢٦٠	٥٣٣٢٥
متوسط الإنتاج	١٤٩٩	٩٦٢٣	٩٤١٩	١٤٩٠٨	٧٣٥	٨٦٥	٣٦٩٨٤
المعدل السنوى لنمو الإنتاج	٪ ١٢,٨	٪ ٩,٥	٪ ٩,٢	٪ ٠,٦	٪ ١٤,٤	٪ ٦,٢	٪ ٥,٧

* ليبيا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى .

المصدر : للسنوات ١٩٦٠ — ١٩٧١ :

عام ١٩٧٢ :

FAO, Production Year Book

FAO, Regional Office, Cairo, Unpublished date, 1974, p. 9.

جدول (٢)

نسب الإنتاج* (١٩٦٠ – ١٩٧٢)

السنة	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	الدول الأخرى	مجموع الدول الأعضاء
١٩٦٠	١,٧١	٢١,٥	١٧,٧	٥٨,١	١,٠	غ.م	١٠٠,٠
١٩٦١	٤,٢	٢٣,١	٢٦,٢	٤٣,٨	٠,٨	١,٩	١٠٠,٠
١٩٦٢	٢,٦	٣٢,٣	٢٥,٥	٣٧,٤	٠,٧	١,٥	١٠٠,٠
١٩٦٣	٢,٣	٣٥,٦	١٤,٦	٤٤,٦	٠,٩	٢,٠	١٠٠,٠
١٩٦٤	٧,٨	٢٨,٩	٢١,٢	٣٩,٤	١,٠	١,٧	١٠٠,٠
١٩٦٥	٦,٨	٢٥,٦	٢٤,٦	٣٩,٢	١,٤	٢,٤	١٠٠,٠
١٩٦٦	٣,٢	١٧,٩	٢٦,٤	٤٧,٠	٢,٢	٣,٢	١٠٠,٠
١٩٦٧	٥,٥	٢٩,٢	٢٤,٠	٣٦,٢	٢,٢	٣,٠	١٠٠,٠
١٩٦٨	٢,٥	٣٥,٩	٣٦,٣	٤٠,٤	٢,٣	٢,٥	١٠٠,٠
١٩٦٩	٤,١	٢٦,٠	٣٠,٨	٣٢,٨	٣,٢	٣,١	١٠٠,٠
١٩٧٠	١,٦	١٨,٢	٣٠,٨	٤٤,١	٣,٣	٢,٠	١٠٠,٠
١٩٧١	٥,٣	٢٣,٤	٢٢,٥	٤٣,٤	٣,٧	١,٧	١٠٠,٠
١٩٧٢	٤,٠	٣٣,٩	٢٦,٨	٣٠,٣	٢,٧	٢,٣	١٠٠,٠

* المصدر : جدول (١) .

جدول (٣)

نصيب الفرد من الناتج المحلى من القمح

فى كل من دول مجلس الوحدة المنتجة له *

بالكيلوجرامات

السنة	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان
١٩٦٠	٣٦	١٢٢	٨٦	٥٨	٢
١٩٦١	٨١	١١١	١٢١	٥٤	٣
١٩٦٢	٦٤	٢٨٤	١٤٨	٥٨	٢
١٩٦٣	٤٢	٢٣٩	٦٥	٥٣	٨
١٩٦٤	١٥٩	٢١٥	١٠٣	٥٢	٣
١٩٦٥	١٤٦	٣٠٠	١٢٥	٥٤	٤
١٩٦٦	٥١	١٠٤	٩٩	٤٩	٥
١٩٦٧	٩٦	١٨٩	١٠٠	٤٢	٥
١٩٦٨	٤٥	١٠٥	١٥٥	٤٨	٦
١٩٦٩	٧٢	١٧١	١٣٠	٣٩	٨
١٩٧٠	٢٣	١٠٢	١١٢	٤٥	٧
المتوسط	٧٣	١٧٢	١١٣	٥٠	٥
ميل الاتجاه العام	١,٠٠ —	٧,٠ —	٢,٣ +	١,٦ —	٠,٥ +

* Source : United Nations, Demograpgic Year book, New York, 1972; Table (1).

جدول (٤)

تطور حجم الواردات من القمح

فى دول المجلس المنتجة له •

١٠٠ طن متري

السنة	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	المجموع
١٩٦٠	٦٩٧	١٣٨٥	١٥٤٢	٦٣٠٧	٧٠٩	١١٦٤٠
١٩٦١	١٩٣٨	٢٦٠	—	١٢٤٥٠	١٠٥٣	١٦٨٤٦
١٩٦٢	١٠٣٦	—	١٤٧٣	١٥٦٣٠	٨٨٢	١٧٢٩٨
١٩٦٣	١٩١٢	١٧٣٥	٥٩٥٤	٢١٠٣٣	١١٤٤	٣٤٠٤٣
١٩٦٤	١٢٩٥	—	—	١٨٨٧٤	١٢٨٤	٢٠٧٠٥
١٩٦٥	١٠٣٠	—	—	٢٠٧٧١	١٣٠٩	٢٤٧٣٠
١٩٦٦	١٧٧٢	٥٤٦٤	٣٥١٢	١٢٤٨٣	٧٢٩	٧٣٨٦٩
١٩٦٧	٨٠٨	—	—	٢٦٧٤٦	٢١٩٩	٣٠٦٦٦
١٩٦٨	١٢٠٦	٦٠٩٢	—	١٢٨٤٥	١٧٤٩	٣٠٧٠٨
١٩٦٩	٦٤٤	—	٣٨٧٨	١٥١٦١	١٠٢٦	٢٣٠٢٢
١٩٧٠	٢١٥٥	٧٢١٠	١١٧٨	١٢٣٢٤	٢٢٩٠	٢٧٣٦٣
١٩٧١	١٢٥٦	٣٢٠٨	٣٤٣٥	٢٤٠٩١	١٨٥٣	٣٦٩٢٠
١٩٧٢	١٠١٧	—	٣٤٠٥	١٦٨٥٩	٢٠٩٥	٢٥٥٦٠

• Source : U.N., Monthly Bulletin of Statistics;
FAO, Trade Yearbbook;
U.N. Commodity Trade Statistics.

جدول (٥)

الاستهلاك الكلى من القمح فى دول مجلس الوحدة

١٩٦٠ – ١٩٧٢

١٠٠ طن متري

السنة	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	الدول * الأخرى	مجموع دول المجلس
١٩٦٠	١١٣٧	٦٩٣٥	٧٠٩٥	٢١٢٩٧	** ٩٥٩	٢٣٤٢	٣٩٧٦٥
١٩٦١	٣٣١٨	٧٨٣٠	٧٩٨٣	٢٦٨١٠	١٣١٣	١٣٤٢	٤٩٠٩٦
١٩٦٢	٢١٥٦	١٠٢٦٥	١٢٣٢٣	٣١٥٦٠	١١٧٢	٢٤١٢	٥٩٨٨٨
١٩٦٣	٢٦٧٢	١٣٦٣٥	١٠٨٣٤	٣٥٩٦٣	١٤٥٤	٢٩٤٥	٦٧٥٠٣
١٩٦٤	٤٢٤٥	١٠١٥٩	٥٤٥٦	٣٣٨٧٤	١٦٥٤	٢٩٧٧	٥٨٣٦٥
١٩٦٥	٣٨١٠	٩٠٨٢	٩٥٥٥	٣٦٧٧١	١٨٦٩	٣٤٧٣	٦٤٥٦٠
١٩٦٦	٢٧٨٢	١١٠٥٤	١١٧٧٢	٣٧١٥٣	٢٤١٩	٣٩١٩	٦٩٠٩٩
١٩٦٧	٢٨٦٨	٨٤٦٨	٨٥٤٧	٣٩٧٣٦	٢٩٧٩	٣٩٦٨	٦٦٥٦٦
١٩٦٨	٢١٥٦	١٢٠٩٢	١٠٣٨١	٣٨١٠٥	٢٦٢٩	٤١٣٥	٦٩٤٩٨
١٩٦٩	٢٢٣٤	٩٠٢٠	١٥٧٦٨	٣٧٨٢١	٢٢٥٦	٤٥١٣	٦١٦١٢
١٩٧٠	** ٢٦٩٥	١١٤٦٠	١١٧٦٨	٣٧٤٨٤	٣٤٤٠	٤٨٦٦	٦١٧١٣
١٩٧١	٣١٥٦	١١٦٦٨	١١٥٧٥	٣٩٧٩١	٣٢٠٣	٤٧٠٨	٧٤١٠١
١٩٧٢	٣١٢٧	١٥٩٤٥	١٧٦٩٠	٣٣٠١٩	** ٣٥٣٥	٥٥٨٠	٧٨٨٨٦
المتوسط	٢٧٩٧	١٠٥٨٦	١٠٨٢٧	٣٣٠٣٠	٢٢٢١	٣٧٠٦	٣١٦٥

المصدر : جدول (١) ، جدول (٤) .

* وتشمل : اليمن الشمالى واليمن الجنوبى وليبيا وموريتانيا والصومال ، دولة الإمارات لا تتوفر لها بيانات .

** تقديرات .

جدول (٦)

نسب الاستهلاك الكل من القمح

فى كل من دول مجلس الوحدة

السنة	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	الدول الأخرى	مجموع الدول الأعضاء
١٩٦٠	٣,٠	١٨,٥	١٩,٠	٥٦,٩	٢,٦	غ.م.	١٠٠,٠
١٩٦١	٨,٧	١٥,٨	١٦,١	٥٤,١	٢,٦	٤,٧	١٠٠,٠
١٩٦٢	٣,٦	١٧,١	٢٠,٦	٥٢,٧	٢,٠	٤,٠	١٠٠,٠
١٩٦٣	٤,٠	٢٠,٢	١٦,٠	٥٣,٣	٢,٢	٤,٤	١٠٠,٠
١٩٦٤	٧,٢	١٧,٣	٩,٣	٥٧,٦	٢,٨	٥,١	١٠٠,٠
١٩٦٥	٥,٩	١٤,١	١٤,٨	٥٧,٠	٢,٩	٥,٤	١٠٠,٠
١٩٦٦	٤,٠	١٦,٠	١٧,٠	٥٣,٨	٣,٥	٥,٧	١٠٠,٠
١٩٦٧	٤,٣	١٢,٧	١٢,٨	٥٩,٧	٤,٥	٦,٠	١٠٠,٠
١٩٦٨	٣,١	١٧,٤	١٤,٩	٥٤,٨	٣,٨	٥,٩	١٠٠,٠
١٩٦٩	٣,٦	١٤,٦	٢٥,٦	٤٥,٢	٣,٧	٧,٣	١٠٠,٠
١٩٧٠	٤,٤	١٨,٦	١٩,١	٤٤,٥	٥,٦	٧,٩	١٠٠,٠
١٩٧١	٤,٣	١٦,٠	١٥,٨	٥٤,٤	٤,٤	٦,٥	١٠٠,٠
١٩٧٢	٤,٠	٢٠,٢	٢٢,٤	٤١,٥	٤,٥	٧,١	١٠٠,٠

المصدر : جدول (٥)

جدول (٧)

استهلاك الفرد من القمح

فى دول مجلس الوحدة

بالكيلو جرامات

السنة	الأردن	سوريا	العراق	مصر	السودان	الكويت	فى مجموعة الدول الأعضاء
١٩٦٠	٦٨	١٧٢	١١٦	٨٢	٢	* ٢١٦	٧٣
١٩٦١	١٢٤	٢١٩	١٧٤	١٠١	١١	*٢٠٣	٨٠
١٩٦٢	١٣٤	٢٨٢	١٤٨	١١٦	٩	٢٠٠	٩٣
١٩٦٣	١٤٩	٢٠٤	٧٢	١٢٩	٧	١٨٣	١٠٢
١٩٦٤	٢٣٠	١٧٨	١٢٣	١١٨	١٢	١٦٤	٨٧
١٩٦٥	٢٠٠	٢١١	١٤٦	١٢٥	١٤	١٧٢	٩٣
١٩٦٦	١٩١	١٥٧	١٠٣	١٢٣	١٧	٧٧	٩٧
١٩٦٧	١٤١	٢١٨	١٢١	١٢٩	٢١	١٣٨	٩٠
١٩٦٨	١٠٣	١٥٨	١٧٨	١٢٠	١٨	١١٣	٩١
١٩٦٩	١٠١	١٩٥	١٢٩	٨٦	١٥	٩٠	٧٩
١٩٧٠	٢٣	١٩١	١٢٧	٨٣	٢٢	١٠٦	٧٧
١٩٧١	*١٠٩	*١٨٠	*١٣٤	*١٠٨	*٢٣	*٧٣	٨٩
١٩٧٢	*١٠٥	*١٧٦	*١٣٦	*١٠٧	*٢٤	*٦٠	٩٣
= ـ	١٣٣	١٩٩	١٣١	١١٠	١٣	١٣٨	٨٨

Source : Table (5) ;
U.N., Demographic Yearbook, N.Y., 1972, 1973.
* Estimations.

* * *